العدد (2601)
السنة العاشرة - الاثنين
(24) أيلول 2012

بسبب وجود وثائق و وصولات مزورة

غسيل الأموال شبح يطارد المزاد اليومي

□ بغداد / ابراهيم ابراهيم

عمليات غسيل الاموال تنتعش بالبلاد

تباينت الآراء حول عمل مزاد البنك المركزي اليومي والذي يتم بموجبه بيع العملة الصعبة (الدولار) ،حيث كثرت النقاشات عن مدى فائدة هذه العملية من عدمها وهل هي اهدار للثروة الاقتصادية للبلد.

دعوة لمتابعة المزاد

قال رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية احمد العلواني في تصريح لـ"المدى برس" إن "البنك المركزي يقدم فائده اقتصادية كبيرة، لذا يجب متابعة المزاد بصورة دقيقة"، مشيرا إلى "وجود شبهات كثيرة في بيع الدولار ضمن المزاد، إلى جانب ضغوط في هذا الموضوع".

مبينا ان "الضغوط تتلخص بتقديم وثائق مزورة ووصولات مبهمة واوراق "منيفست"، من قبل اشخاص وشركات مرتبطة بالحزب الحاكم، حيث يتم اخراج الأموال إلى جهات غير معروفة، ما يمثل عملية غسيل اموال وتهريب كبرى، تقوم بها بعض البنوك المحلية، في ظل انعدام الرقابة".

وتابع ان "اللجنة لم تنته بعد من إعداد التقرير الخاص بتعاملات البنك المركزي، وما تزال هناك مواضيع قيد الدراسة"، متوقعا أن "يتم انجاز التقرير خلال الاسابيع المقبلة، على ان يسلم الى رئاسة مجلس النواب".

وكان مجلس النواب قرر تشكيل لجنة لتقصي الحقائق برئاسة نائب رئيس المجلس قصي السهيل وعضوية رئيسي لجنتي الاقتصاد والمالية ورئيس ديوان الرقابة المالية لتدقيق تعاملات البنك بخصوص مزاد بيع العملة.

من جهته، قال عضو اللجنة المالية في البرلمان عن دولة القانون عبدالحسين الياسري في تصريح لـ"المدى برس" إن "عملية بيع العملة عن طريق المزاد اليومي في البنك المركزي هي عملية توازن اول من بدء بها مصرف الرشيد ولولا وجود البنك المركزي وطرحه للدولار لكان سعره وصل الى ارقام خيالية مما يؤدي الى ارتفاع اسعار البضائع والسلع الاساسية وغير الاساسية التي يحتاجها المواطن"

واضاف الياسري "ان كل مشروع له معارضين يطرحون سلبياته ومؤيدين يؤكدون ايجابياته ، لكن الاعتراضات من قبل اعضاء في اللجنة المالية واللجنة الاقتصادية وبعض اللجان الاخرى تتركز حول اصدار البنك المركزي لتعليمات ولوائح خاصة بعملية تحويل الاموال ولكنه لا يقوم بمتابعتها واهمها عملية التحويل الخارجي للعملة لغرض شراء سلع وبضائع اساسية وثانوية الى داخل البلد".

وبين " ان من الاسباب الرئيسية للاعتراض على عملية التحويل هو وجود شكوك لدى بعض النواب بوجود عمليات غسيل اموال بكميات كبيرة وهائلة تتم عن طريق بعض البنوك والتي يجب متابعة عملها وتدقيق اوراقها بما لا يخرق القانون ولا يتجاوز على الثروة الاقتصادية التي تشكل عصب الحياة لكل المواطنين".

وختم الياسري حديثه بالقول " ان تحول السوق العراقي من الاشتراكي الى السوق الحر ادى بالضرورة الى وجود نقاط خلل كبيرة يجب معالجتها وبسرعة منها المشاكل المصاحبة لعملية بيع العملة الصعبة في مزاد علني ومكشوف يؤدي الى خروقات تتمثل بوجود اموال طائلة تهرب الى الخارج تتم عملية جمعها من خلال اعمال مشبوهة مثل تجارة المخدرات او السلاح او عمليات ارهابية تقوم بها القاعدة وغيرها".

عضو اللجنة الاقتصادية عبد السلام المالكي عن دولة القانون قال " ان تفعيل العمل وادامة الورش النقاشية بين واللجان المختصة في مجلس النواب تساهم في تذليل الكثير من الصعوبات وتبيان العديد من الالتباسات حول عمل العديد من المصارف ومدى مواكبة القوانين الاقتصادية في هذه المرحلة".

واضاف المالكي " ان السياسة النقدية بحاجة لتغيير شامل يواكب التطور الموجود في الدول الاقتصادية المهمة ولايتم ذلك الا من خلال تهيئة البنوك الحكومية والاهلية واستحداث العمليات المصرفية الحديثة"

وبين "ان على ادارة البنك المركزي ان يقدم مشروع قانون او مقترح لتغيير او تعديل القانون الحالي للبنك بالتعاون مع اللجان النيابية المختصة التي قدمت الكثير من اوراق العمل ومنها ضروري استقطاب مصارف اجنبية ذات خبرات عالمية للمساعدة في تطوير اليات العمل المصرفي الذي يعاني من قدم القوانين وعدم وجود الكفاءات بسبب الظروف التي مر بها البلد".

هدر الأموال في المزاد

وقال الخبير الاقتصادي.عباس البهادلي في حديث لـ"لمدى برس" ،"لايوجد في تاريخ العراق الاقتصادي مثل هذا الهدر المهول للاموال تحت عنوان مزاد البنك المركزي العراقي الذي يعطي الفرصة لغسيل اموال تم جمعها بطرق متعددة اكثرها اعمال مشبوهة مثل بيع المخدرات والاتجار بالسلاح او عقود وهمية تبرم مع مؤسسات حكومية".

واضاف البهادلي "يجب على البنك المركزي التعاون مع وزارة التجارة لتفعيل قانون اجازات الاستيراد والذي يتضمن تقديم المستورد الاوراق الثبوتية مع وجود بطاقة للاستيراد خاصة به للشركة العامة لاستيراد البضائع التابعة لوزارة التجارة وتكون هي المسؤولة عن تحويل الاموال بالتعاون مع المصارف العراقية ، وتختزل هذه الخطوة عمليات لاداعي لها وتكشف طرق الغش للبضائع وتحويل سلس وقانوني للاموال خارج البلد".

مبينا "ان هناك بيانات دورية تصدر عن وزارة المالية مستندا إلى معلومات ديوان الرقابة المالية توضح أن أرقام الاستيراد من السلع والبضائع الداخلة إلى البلاد عن طريق هيئة الكمارك لا تتطابق مع مبيعات مزاد العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، وقد حملت البيانات البنك المركزي ومزاده اليومي للدولار اضافة الى المصارف التجارية كافة بما فيها المصارف الحكومية نفسها والتابعة إلى وزارة المالية، مسؤولية ذلك.

الطلب على الدولار مازال مستمراً

أكد البنك المركزي وفي اكثر من مناسبة على لسان نائبه مظهر محمد صالح في وقت سابق "إن الطلب المتزايد على الدولار ما زال مستمراً في السوق، ما ادى الى حصول حالة ارباك فيه من خلال زيادة الطلب على شراء الدولار بشكل مفاجئ ما ادى الى زيادة سعره حتى وصل الى (١٣٠٠)دينار للدولار الواحد خلال الفترة الماضية".

ولم يبين صالح سبب زيادة الطلب المفاجئ على الدولار لكنه ذكر انه تم وضع خطط وبرامج علمية مدروسة لخفض قيمة الدولار اكثر امام الدينار حتى يصل الى سعره الحقيقي ليستقر فيه (١١٩٠) دينارا او(١٢٠٠) دينار في السوق .وكان متعاملون قد ذكروا ان تهريب العملة الاجنبية الى خارج العراق تتم بعمليات لغسيل مبالغ كبيرة الى سوريا وايران المجاورتين اللتين تتعرضان الى عقوبات دولية وراء الارتفاع المفاجئ لسعر صرف الدولار امام الدينار اضافة الى اعمال المحاباة الحزبية والحكومية في لجنة المزاد المباشر لبيع الدولار في البنك المركزي العراقي.

مضيفا أن "احتياطيات البنك المركزي من العملة الصعبة ارتفعت إلى ٦٧ مليار دولار بعد أن كانت بحدود ٦٣ مليار دولار نهاية عام ٢٠١١، وهو قادر على الحفاظ على استقرار سعر الدينار العراقي"

وأشار صالح إلى أن "مزاد بيع العملة يعتبر من الجزئيات ويقع ضمن اختصاص البنك المركزي العراقي، وان السياسة العامة للبنك تتركز في الحفاظ على سعر الصرف ومكافحة غسيل الأموال والتهريب وليس لتمويل تجارة دول أخرى"

علي بدر صاحب مكتب صيرفة يقول"ان العمل في الجانب الصيرفي له من السلبيات الشيء الكثير بسبب عدم وجود قانون يسهل عملية شراء العملة وبيعها من المزاد اليومي في البنك المركزي حيث نلاحظ وجود شركات تابعة لأشخاص معدودين يسيطرون على اغلب المزاد لصلاتهم وقوة نفوذهم الحكومية والحزبية".

وأضاف بدر "ويرى أن العمل ببيع العملة متذبذب وضعيف في ظل سوق غير مستقرة على مدى سنوات يسبب حالات من الركود الاقتصادي التي تستمر لفترات طويلة مما تؤثر على مجمل العملية الاقتصادية وخاصة في بغداد واذا ارادت الدولة اصلاح العمل المصرفي في العراق عليها ان تفرض الرقابة على المتلاعبين والمهربين بشكل موحد دون تمييز لشخص دون اخر او شركة دون اخرى".

تذبذب سعر الدولار يقلق المواطن

الى ذلك تحدث حميد قاسم صاحب شركة صيرفة حيث قال "إن عملية الصعود والنزول المفاجئ للدولار وبفارق كبير من الارقام يعمل على خوف المواطن البسيط مما يضطره الى تصريف ما لديه من النقود ولو باقل من سعر الشراء".

وتابع قاسم "نحن مع قرار البنك المركزي بمنح الاجازات ووضع الشروط الضرورية والثابتة لمنع اي تداول خارج السياق يؤدي بالضرورة الى تهريب العملة الى خارج العراق بطرق ملتوية".من جهته تحدث حسن جبار صاحب شركة صرافة في بغداد "نؤيد اجراءات البنك المركزي في استصدار اجازات ممارسة المهنة وخصوصاً في الوقت الراهن لانها تقضي على الشركات الوهمية وتهريب العملات خارج العراق وهو اجراء اذا فعل حقاً سوف يحمي الاقتصاد من التخريب فضلاً عن ان هذه الشركات تتعامل بالعمل المزورة احياناً".

ويرى جبار "ان غسيل الأموال يتم عادة عبر هذه الشركات الوهمية من خلال تدويرها في انشطة غير قانونية والتي كثيراً ما تستخدم لتخريب البلد وقتل ابناؤه بعمليات الإرهاب التي تمول من واردات الدولة وثروة المواطن نفسه". ويعقد البنك المركزي العراقي جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزادات، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي، أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.

أكدوا أن المسودة بحاجة إلى إعادة النظر

برلمانيون واقتصاديون يعتبرون إقرار قانون البنى التحتية ضرورة ملحة

□ بغداد /علي الكاتب

يتفق الجميع أن عدم إقرار قانون البنى التحتية المقترح في أروقة مجلس النواب للمرة الثانية بعد رفضه في سنة ٢٠٠٩ تقف وراءه جملة من الأسباب من أهمها التقاطعات والاختلافات بين الكتل السياسية ، او لوجود ملاحظات أبداها عدد من النواب في عدم وضوح بعض المواد فيه او اغفاله لمواد اخرى او اعادة النظر في بنود تضمنها القانون المقترح ، الا ان التساؤل المهم الذي يدور في مخيلتنا هو متى يرى هذا القانون النور بعد انتظار .

(المدى) حاورت بعض المختصين بالشأن الاقتصادي للخروج برؤية واضحة عن قانون البنى التحتية المقترح وما هي نقاط الضعف والقوة يه وماهي المؤشرات الايجابية التي يحملها عند التطبيق وما هي السلبيات التي يراها المعارضون لإقراره .يقول النائب عن دولة القانون حسن السنيد ان هناك بعض الملاحظات التي تؤشر حول قانون البنى التحتية ، الاشارة الى مواد وردت في مقدمة بنوده تشير الى عبارة (تسري احكام القانون) وهي عبارات تورد في خاتمة ديباجة القوانين لا في مقدمتها التي تتركز على ذكر التعاريف والمقدماتو غيرها ،كما يجب ذكر الالتزامات الضامنة سواء كانت التزامات الدولة نحو الشركات او التزامات الاخيرة باتجاه الدولة.

وأضاف السنيد ان القانون المقترح لم يتضمن كذلك بعض الايضاحات الضرورية من اجل اطلاع المتلقي على بنوده بشكل واضح ، اذ لم تضمن القانون اي تعريف واضح له او عن ماهية المشاريع وماهية البنى التحتية ومن هي الوزارات المعنية ، لاسيما اننا امام تعاقد وارتباطات بموجبه مع دول وشركات كبرى لتنفيذ مشاريع للبنى التحتية في العراق ، ومن هنا يجب اعادة النظر ببعض بنوده من اجل الخروج بنتائج ايجابية عند التطبيق .

فيما قال الدكتور كمال البصري مدير المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي انه في حال عدم تطبيق القانون فسيكون من المتعذر القيام بالمشاريع الحيوية المطلوبة على المدى القريب ، لاسيما مع توقعات في انخفاض اسعار النفط خلال السنوات المقبلة بسبب العرض الفائض (كما تشير الى ذلك المؤسسات النفطية المختصة) .

واضاف ان ان القانون يتضمن نقاط ايجابية وهي انه يهدف الى تنفيذ المشاريع الاستراتيجية والخدمية بشكل تكاملي واعادة اعمار المنشآت التحتية للمشاريع الحيوية التي تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وتنفيذ المشاريع المشمولة حسب القانون بطريقة الدفع الاجل مع الاخذ بنظر الاعتبار حجم الايرادات السنوية للخزينة ، كما يجب ان لاتزيد مبالغ العقود عن (٣٧) مليار دولار ، والتزام الشركات المنفذة بتشغيل الايدي العاملة العراقية في المشاريع بنسبة محددة وحسب طبيعة تلك المشاريع .

واشار الى ان هناك اسبابا تؤكد اهمية تنفيذ المشاريع وهي شح تخصيصات الموازنة للايفاء بمستلزمات الاعمار وتوفير الخدمات الاساسية من خارج تخصيصات الموازنة ، ونسبة التخلف التي يحتلها العراق كونه كبيئة استثمارية ، اذ يحتل المرتبة ١٦٤ من اصل ١٨٣ دولة وهي نسبة متدنية اذا ما قورنت بدول اخرى كسنغافورة الاولى والسعودية في التسلسل الثاني عشر والاردن في التسلسل ٩٦ ، وهو الضعف الذي يؤشر قلة الاستثمارات الاجنبية في العراق .

كما ان اقرار هذا القانون سيمهد امام نقل وسائل التكنولوجيا الحديثة الى العراق ورفع اداء القطاع الخاص المحلي وتوفير فرص عل اضافية ، وتجاوز التلكؤ في عمل القطاعين العام والخاص في تنفيذ المشاريع ،اذ لم تحقق النفقات الاستثمارية سوى نسب تنفيذ ضعيفة ، لاسيما على مستوى المحافظات ، مع تفاقم المشكلات في تنفيذ المشاريع الاستثمارية ادارية كانت او قانونية بسبب زيادة التخصيصات الاستثمارية خلال السنوات المقبلة ، حيث ان التوسع في المشاريع بالشكل الذي يفوق الامكانيات التنفيذية سيؤدي الى بطء تنفيذ والتقدم في العمل .

بينما قال الدكتور رائد فهمي وزير العلوم والتكنولوجيا السابق ان القانون يغفل بعض القضايا ذات الاهمية في الموضوع كانعدام الرؤيا الواضحة للدولة لاعداد الاولويات للمشاريع ، التي تناط بالخطط الاقتصادية والتنموية لانشاء البنى التحتية لبناء قطاعات انتاجية صناعية وزراعية وغيرها ، وهي رؤية لاتزال غائبة كمحصلة للتقاطعات السياسية والاختلافات بين الاحزاب والكتل السياسية المختلفة التي تحول دون بلورة تلك الرؤى بالشكل المطلوب ، مما يجعلنا نتجه صوب مشاريع معينة ضمن رؤية جزئية مليئة بالتناقضات.

ولفت الى ان هناك موضوع مهم من الضرورة الانتباه اليه وهو التمويل ، لان متطلبات العراق التنموية بحاجة الى اموال اكثر ، الامر الذي يؤشر وجود تناقض في قدرات الدولة التنموية وما تستطيع توظيفه من اموال لتلك الخطط التنموية ، لاسيما ان هناك عجزا كبيرا في الموارد المالية ، وعدم وجود جهد احصائي واجراءات تمكننا من حشد هذه الموارد المالية نحو تحقيق الاهداف التنموية المنشودة .

كما ان الدفع بالأجل ونقل وسائل التكنولوجيا ليس كافيا اذا لم تكن هناك التزامات ضامنة للشركات وللدولة ، مع التركيز على ان تتضمن نقل وسائل التكنولوجيا نقل الخبرات وتحقيق النهضة العلمية ضمن رؤية شاملة للموضوع ، وتحقيق استراتيجية التنمية لمواردنا البشرية والتنموية من اجل انجاح القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها .

وكذلك يجب التأكيد على القضاء على الفساد الاداري والمالي من خلال وجود مجلس الاعمار ، لانه لا يوجد هناك فرق رقابية تشرف على اكثر من (٢٥٠٠) مشروع تقريباً وهي مهمة يضطلع بها هذا المجلس لمتابعة سير تنفيذ المشاريع بالتنسيق مع مكاتب متخصصة في الوزارات توجد لهذا الغرض .

نائب محافظ البنك المركزي العراقي مظهر محمد صالح قال اؤيد اقرار القانون وتشكيل مجلس الاعمار الذي ارى ان يضم عددا من الخبراء والأكاديميين المتخصصين في هذا المجال من اجل ادارته بالشكل المطلوب ، كما من المهم الالتفات الى موضوع تثبيت الضمانات والالتزام بها من قبل الدولة لتكون ضمانات سيادية، لاسيما اننا نتعامل مع شركات تعمل في العراق بنظام الدفع بالاجل وهذا يعني انها تبحث عن الضمانات بشكل مستمر .

وأكد على ان العراق لايزال يرزح تحت وطأة البند السابع ولم يحقق لحد الان اي نهوض تنموي منشود ، الامر الذي يتطلب البحث عن خيارات منها العمل بهذا القانون للدخول باستثمارات بنظام الدفع الاجل ، وللحيلولة دون بقاء الاوضاع على ما هي عليه والتخبط الذي تتصف به المشاريع المنفذة حاليا وانفاق المليارات من الدولارات سنويا من دون تحقيق النهوض التنموي المطلوب .

المصادقة على عقد لتطوير حقل الزبير

□ ترجمة /عبد الخالق علي

قال الناطق باسم الحكومة علي الدباغ ان مجلس الوزراء قد صادق على عقد بقيمة ٣٥٨,٨ مليون دولار مع شركة سيسيم الايطالية و شركة دريك-سكال ، مقرها في دبي ، لمد خطوط انابيب في حقل الزبير الجنوبي النفطي . هذا العقد الذي تمدد لسنتين هو جزء من سلسلة عقود لتطوير حقل الزبير الذي من المفروض ان ينتج ١,٢ مليون برميل من النفط يوميا بحلول عام ٢٠١٧ حسب وكالة رويترز .

سيقوم اتحاد الشركات هذا بمد خطوط انابيب لنقل النفط الخام من آبار النفط الى مرافق الانتاج، بالاضافة الى مد خطوط انابيب لحقن المياه و ستقوم ايضا باستبدال خطوط الانابيب القديمة في الحقل ؛ كما ستنفذ بناء خط انابيب بطول ١٨ كيلومترا (١٢ ميلا) لحمل صادرات النفط الخام من الزبير الى مستودع الخزن .

شركة أيني الايطالية هي الشريك الرئيسي في عقد خدمات حقل الزبير على مدى ٢٠ عاما مقابل حصة تبلغ ٣٢,٨١ بالمئة ؛ بينما تحصل شركة نفط ميسان على ٢٥ بالمئة ، و شركة اوكسيدنتال بتروليوم على ٢٣,٤٤ بالمئة و شركة كوغاز الكورية على ١٨,٧٥ بالمئة .

عن : أخبار الأعمال العراقية